محمد كولفرني*

دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير في المغرب لدستور ٢٠١١

تناقش هذه الورقة حركة ٢٠ فبراير الاحتجاجية المغربية، وتحرّك الشارع المغربي في تظاهرات سلمية تحت معطفها وهي تطالب بإصلاحات دستورية في إطار ملكية برلمانية. ترى الورقة أن هذه الحركة مناسبة، من الناحية المنهجية، لإعادة التفكير في مسألة المعارضة في المغرب، خصوصًا مع هيمنة شبكة تحليل في الموضوع بلورها، في سبعينيات القرن الماضي، روّاد مثل جون واتربوري، وريمي لوف، وكلود بالزولي، تتلخص في أنّ المعارضة، على اختلافها وتنوّع أنماط احتجاجها، لا تخدم في الأخير سوى إعادة إنتاج النظام السياسي. ترى الورقة أن الحراك الإقليمي، في نسخته المغربية، تحوّل إلى دينامية إصلاحية، ميزت المغرب. فالملك الذي لم يكن بإمكانه تجاهل حركة ٢٠ فبراير، لم يرغب في الإجابة عنها بطريقة الدول المجاورة، ما دفعه إلى الإعلان عن مشروع الإصلاح الدستوري في خطاب ٩ آذار / مارس. وترى الورقة أن إستراتيجية النظام السياسي لاحتواء حركة ٢٠ فبراير، ونزع فتيلها، ستفضي إلى تحويل كل مبادراته، بما فيها مشروع دستور ٢٠١١، مواردَ وأسلحةً في يد السلطة، وأدوات للقمع المادي والرمزي لحركة ٢٠ فبراير. فالاستفتاء الدستوري بتاريخ ١ تموز / يوليو ٢٠١٢، والذي وافق عليه الشعب المغربي، ودعت حركة ٢٠ فبراير إلى مقاطعته، مثّل بداية الموت السريع للحركة، لأنه دعم مشروعية الإصلاح، ومن ثمّ، الملكية.

* أستاذ باحث في علم الاجتماع السياسي في جامعة ابن زهر- المغرب.

مقدمة

دفعني إلى اختيار هذا الموضوع الحراك الإقليمي الذي عرفه العالم العربي[١]. وقد أفضى هذا الحراك إلى تحرّك الشارع المغربي في تظاهرات سلمية تحت معطف حركة ٢٠ فبراير التي طالبت بإصلاحات دستورية في إطار ملكية برلمانية[٢]. وهو ما حوّل هذا المطلب الذي ظل نخبويًا، في التاريخ السياسي الدستوري المغربي، إلى مطلب شعبي[٣]. إنّ الحراك الإقليمي في نسخته المغربية تحوّل إلى دينامية إصلاحية. هذه الدينامية التي ميزت المغرب، جاءت بمبادرة استباقية من المؤسسة الملكية مع خطاب ٩ آذار / مارس، في سياق انقلاب الأوضاع الإقليمية على إيقاع الثورتين[٤] التونسية والمصرية[٥]. فالملك الذي لم يكن بإمكانه تجاهل حركة ٢٠ فبراير، لم يرغب في الإجابة عنها بطريقة الدول المجاورة[٦]، ما دفعه إلى الإعلان عن مشروع الإصلاح الدستوري في خطاب ٩ آذار / مارس[٧].

إنّ هذه التحولات الإقليمية غير المسبوقة، تجعل التحليل السياقي للإصلاح الدستوري وحده يسمح برصد تبادل الضربات في الوضعية التي تكمن خلف الربيع العربي في المغرب[٨]. لهذا فإنّ المسألة الدستورية مركزية في مسلسل الاحتجاج الذي أشعلت حركة ٢٠ فبراير شرارته من جهة، وفي قمع هذا الاحتجاج من جهة أخرى[٩]. فالملكية لجأت إلى الإصلاح الدستوري بصفته إستراتيجية دفاعية[١٠]، لسحب البساط من حركة ٢٠ فبراير. وهو ما تمكّنت منه باستيعاب الزمن الاحتجاجي، وبنزع المشروعية بالاستفتاء الدستوري عن مطالب المحتجين[١١].

لهذا، فحركة ٢٠ فبراير مناسبة من الناحية المنهجية لإعادة التفكير في مسألة المعارضة في المغرب، خصوصًا مع هيمنة شبكة تحليل في الموضوع بلورها، في سبعينيات القرن الماضي، روّاد مثل جون واتربوري وريمي لوف وكلود بالزولي. وتتلخص هذه الشبكة في أنّ المعارضة، على اختلافها وتنوّع أنماط احتجاجها، لا تخدم في الأخير سوى إعادة إنتاج النظام السياسي[١٢]. وأنّ هذه المعارضة محددة بصفة مسبقة من الأعلى، وأنها ممنوحة مقابل الولاء. كما أنها تصنف اختزالًا بين معارضة جلالة الملك أو معارضة ضد جلالة الملك[١٣]. وعلى الرغم من الانتقادات، في تمثلات المعارضة، فإنّ هذه الشبكة ما زالت ناشطة. كما أنها تجاوزت مجال العلوم الاجتماعية إلى حقل السياسة[١٤]. إنّ العلوم السياسية ستربح لا محالة، إن تحررت من هذه الشبكة التي تحول دون تناول المعارضة بأسلوب مختلف، يراعي الصور المتعددة للاحتجاج والتعبئة والصراع[١٥]. لهذا نقترح الإجابة عن الإشكالية التالية: ماهي دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور٢٠١١؟

---

١ أفردت مجموعة من المجلات أعدادًا للربيع العربي، نخصّ بالذكر منها ما يلي:
"Révoltes arabes: premiers regards?," *confluences Méditerranée*, no. 77 (2011).
"De quoi les révoltes arabes sont-elles le nom?," *La revue Internationale et stratégique*, no. 83 (2011).
"Printemps arabes: comprendre les révolutions en marche," *Mouvements*, no. 66 (2011).
"Protestations sociales, révolutions civiles: Transformations du politique dans la Méditerranée arabe," *Revue Tiers monde*, H-S (2011).
"Retour sur les situations révolutionnaire arabes," *Revue Française de science politique*, no. 62, Vol. 5 - 6 (2012).
"Un printemps arabe?," *L'Année du Maghreb*, no. VIII (2012).

2 Khadija Mohsen-Finan, "changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie," *Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 108.

3 Vincent Geisser, "Les protestations populaires à l'assaut des régimes autoritaires: une révolution pour les sciences sociales ?," *L'Année du Maghreb*, VII (2012), p. 24.

٤ يحيل مفهوم الثورة عند ساموبل هانتغتون إلى:" تغيير داخلي، سريع وأساسي وعنيف في نفس الوقت، في القيم والأساطير المهيمنة في مجتمع، وفي بنيته الاجتماعية وقيادته وكذا في ممارسات وسياسات حكومته" .
Samuel Huntington, political order in changing societies (New haven: Yale University Press, 1968), p. 264.

٥ تميز تشكل الثورتين بغياب زعامة سياسية وأيديولوجية. من هذا المنطلق تساءلت الباحثة سارة بن نفيسة هل نحن بصدد ثورة حقيقية؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي طبيعتها؟
Sara Ben Nefissa, "mobilisations et révolutions dans les pays de la méditerrané arabe à l'heure de l'hybridation du politique: Egypte, Liban, Maroc, Tunisie," *Revue tiers Monde*, no. 5, HS (2011), p. 21.
من جهته رأى ميشيل كامو أنّ التعبئة في تونس ومصر أفضت إلى إسقاط نظامي زين العابدين ومبارك. هذا الإسقاط فتح آفاقًا جديدة في هذه البلدان التي تعدّ الثورة، بمفهوم تغيير النظام، رهانها.
Michel Camau, "La disgrâce du chef. mobilisations populaires arabes et crise de leadership," *Mouvements*, no. 66 (2011), p. 26.

6 Finan, p. 116.

7 Jean-Noël Ferrié & Baudouin Dupret, "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine," *Confluences Méditerranée*, no. 78 (2011), p. 25.
يرى الباحثان أنّ خطاب ٩ آذار / مارس ٢٠١١ قام بنزع فتيل مزدوج، إذ نزع فتيل حركة ٢٠ فبراير مع توظيفها لنزع فتيل القوى المحافظة المعارضة للانتقال السياسي.

8 Mounia Bennani- Chraibi & Olivier Fillieule, "Pour une sociologie des situations révolutionnaires, retour sur les révoltes arabes," *Revue française de science politique*, no. 5-6, Vol. 62 (2012), p. 787.

9 Geisser, p. 23.

١٠ يحيل مفهوم الإستراتيجية الدفاعية عند ميشال كروزيه على سعي الفاعل للتملص من ضغوط بقية الفاعلين عبر الاحتماء داخل التنظيم
:رظنا ،هتكرح شماه ةعسوتل يعل لمعلاو
Michel Crozier & Erhard Friedberg, L'acteur et le système, les contraintes de l'action collective (Paris: Seuil, 1977), p. 79.

11 Ibid.

12 Myriam Catusse, "'Au – delà de l'opposition à sa Majesté': mobilisations, contestations et conflits politiques au Maroc," *Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 2 - 3.

13 Ibid., pp. 2 - 3.

14 Ibid., p. .3

15 Ibid., p. 10.

إنّ الإجابة عن هذه الإشكالية، لتجاوز الشبكة المهيمنة، سيكون بإعادة تشكيل النسخة المغربية من الربيع العربي، لتحديد دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور ٢٠١١. إنّ رصد حركة ٢٠ فبراير، بصفتها فاعلًا غير مسبوق في الإصلاح الدستوري بالمغرب، يستدعي رصده في إطار بنيته التنظيمية التعددية وديناميته الاحتجاجية والسياسية. كما أنّ التناول العلمي للموضوع يستدعي تجاوز تناول الخطاب والممارسة الاحتجاجية واقعين منفصلين[١٦]، بل الوقوف، من خلال تجربة ٢٠ فبراير، على الشروط السياسية الاجتماعية للممارسة الاحتجاجية التي تؤثّر في الممارسة الخطابية. لهذا نقترح تناول الموضوع بتحديد هوية حركة ٢٠ فبراير أولًا، لنقف بعد ذلك على دينامية معارضتها مشروع دستور ٢٠١١ على مستوى الخطاب ثانيًا، وعلى مستوى الممارسة ثالثًا.

> رصد حركة ٢٠ فبراير، بصفتها فاعلًا غير مسبوق في الإصلاح الدستوري بالمغرب، يستدعي مقاربة تجري في إطار بنيته التنظيمية التعددية وديناميته الاحتجاجية والسياسية

أوّلًا: هوية حركة ٢٠ فبراير

عرف المغرب في سنة ٢٠١١، ظهور فاعل سياسي جديد، أفرزه مباشرة الربيع العربي، هو حركة ٢٠ فبراير. السؤال الذي يطرح نفسه حول هذه الحركة هو: إلى إي حد تعدّ حركة ٢٠ فبراير حركة اجتماعية غير مسبوقة؟[١٧] إنّ هذه الحركة تمثّل، من دون أدنى شك، لحظة تجديد في سجل الاحتجاج بالمغرب. ولكنّها أيضًا لحظة "موروثة"، لأنّ أهم مكوناتها هم في الغالب مناضلون أو أبناء مناضلين من جهة، ولأنّ سجلات عمل الحركة جرّبت في عقود خلت من خلال مجموعة متنوعة من التعبئات المحلية والوطنية[١٨]. لقد تميزت تركيبة الحركة بقدر كبير من عدم الانسجام. فعلى الرغم من التسويق الذاتي الإعلامي لها بصفتها حركة شبيبية[١٩] من دون انتماء سياسي، واعتماد أعضائها على الأنترنيت والهواتف النقالة للتواصل[٢٠]، فإنّ هذه الحركة تميزت بازدواجية بنيوية بين الشباب من جهة، والتنظيمات والشخصيات التي انضمت إليها[٢١] من جهة أخرى. الحقيقة أنّ الحركة جمعت فاعلين جددًا وفاعلين جمعويين ومنتمين إلى أحزاب حكومية وأخرى للمعارضة البرلمانية ومناضلين ينتمون إلى منظمات غير شرعية[٢٢]. هكذا نجد في الحركة مجموعة أولى مكونة من شباب غير منتمٍ ومناضلين جمعويين ينتمون لأتاك والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والحركات الأمازيغية ومناضلين سياسيين ينتمون إلى اليسار غير الحكومي كاليسار الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة والنهج الديمقراطي، ثم الشباب الإسلامي المنتمي للعدل والإحسان والبديل الحضاري والحركة من أجل الأمّة[٢٣]، هذا إضافة إلى القطاعات الشبيبية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية[٢٤].

لقد أفضت حركة ٢٠ فبراير إلى تشكّل تحالف تجاوز الحدود السياسية والاجتماعية القائمة قبل الربيع العربي[٢٥]. ويحيل حقل التحالف والتعارض على شبكات تفاعل تتميز بالتبادل والاعتراف المتبادل المبني على تقاسم القيم والقضايا والخصوم والموارد[٢٦]. إنّ تمثّل المكونات غير المنسجمة في الحركة للنضال في سياق الربيع العربي، جعلها تُرجع نجاح الثورتين التونسية والمصرية إلى العوامل التالية: جعل الشباب غير المسيس في الواجهة، وغياب الزعامات والمركزية والتراتبية التنظيمية، وأهمية التلقائية والتجديد وخصوصًا تذويب الهويات السياسية والأيديولوجية[٢٧] والتنظيمية[٢٨]. إنّ تأثير نجاح

16 Helene combes, "observer les mobilisations, retour sur les ficelles du métier de sociologue des mouvements sociaux," *Politix*, no. 93 (2011), p. 10.

17 Therry Desrues, "Le mouvement du 20 février et le régime marocain: contestation, révision constitutionnelle et élections," *L'Année du Magreb*, VIII (2012), p. 367, 370.

18 Geisser, p. 20.

19 Mounia Bennani-Chraibi & Mohamed Jeghllaly, "La dynamique protestataire du mouvement du 20 Février à Casablanca," *Revue française de science politique*, no. 62, Vol. 5 (2012), p. 880.

20 Desrues, p. 380.

21 Ibid.

22 Chraibi & Jeghllaly, p. 872.

23 Desrues, p. 381.

24 Ibid., p. 385.

25 Chraibi & Jeghllaly, p. 880.

26 Ibid., p. 888.

٢٧ على خلاف الثورات الكلاسيكية التي كان للأيديولوجيا فيها دور أساسي. بحسب شارلمز جونسون فإنّ ظهور منظومة قيم بديلة يساهم في بروز وضعية ثورية. على أنّ هذا الدور لا تقوم به الأيديولوجيا، إلّا في حالة الاختلال والتوتر الناتج عنه. فالأيديولوجيا تمنح الحركات الثورية قيمًا جديدة تحتاجها لكي تترسخ، ولكي تتطور قدراتها التعبوية، انظر:
Chalmers A. Johnson, Revolutionary change (Boston: Little, Brown & Company, 1966).

28 Chraibi & Jeghllaly, p. 877.

الثورتين التونسية والمصرية جعل الفاعلين يتجاوزون الإكراهات التي كانت تحول دون النضال في إطار تحالف موسع، يتجاوز تناقضات الحقل السياسي الرسمي وغير الرسمي، وتناقضات الحقل السياسي والحقل المدني، وتجاذبات الحقل السياسي وحقل الاحتجاج. إنّ النضال المشترك كان يستدعي تجاوز عدم الثقة والتخوف السائديْن بين اليسار والإسلاميين، وبين المناضلين "المنتمين" و"المستقلين"، وبين المندمجين في الحقل السياسي الرسمي وغير الرسمي[٢٩].

على المستوى التنظيمي، كانت تحديات النضال المشترك، والذي طرح على حركة ٢٠ فبراير، يستدعي بنية تنظيمية متعددة[٣٠]. لهذا فرهانات نجاح الحركة كان يستدعي من الناحية التنظيمية التمحور حول الفدرالية، وتغييب الهويات الخاصة، وتفادي هيمنة مكوّن سياسي على الحركة[٣١]. وهو ما اقتضى تثبيط كل محاولة للزعامة الشخصية أو الجماعية. لهذا السبب كانت الجمعية العامة هي الهيئة التقريرية الرسمية الوحيدة للحركة. وإضافة إلى الجمعية العامة ضمت الحركة أربع لجان وهي: لجنة السوقيات / اللوجستيك، ولجنة الشعارات، ولجنة التعبئة، ولجنة التواصل[٣٢]. إنّ رصد حركة ٢٠ فبراير من حيث هي فاعل غير مسبوق في الإصلاح الدستوري بالمغرب، يستدعي رصده في إطار بنيته التنظيمية التعددية وديناميته الاحتجاجية والسياسية التي ستؤثّر في إنتاج الحركة خطابها المعارض لمشروع دستور ٢٠١١.

ثانيًا: خطاب معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور ٢٠١١

إنّ الخطاب السياسي علائقي بطبعه بحسب بورديو. فدلالته لا تتبلور إلّا في تمفصله مع معلنات أخرى منافسة. لهذا السبب فإننا لا نوظف تقنية تحليل المضمون في تحليلنا خطاب حركة ٢٠ فبراير، بل سنقوم برصده باستحضار إستراتيجيتها لنزع المشروعية عن مشروع الإصلاح الدستوري من جهة، وفي سجاله مع الخطاب المشرعن للإصلاح من جهة أخرى.

29 Ibid., p. 873.

30 Ibid., p. 888.

31 Ibid., p. 882.

32 Ibid.

لقد أثّر الربيع العربي في خطاب الفاعلين في المغرب[٣٣]. وبحكم أنّ هذه الخطابات جاءت في سياق الارتجاج الكبير الذي عرفه الحقل السياسي المغربي، متأثرًا برياح التغيير العربي، فإنّ هذه الخطابات المتنافسة كانت متنوعة مع أنها كانت من الطبيعة نفسها. ويعود هذا التنوع إلى تعدد الفاعلين واختلاف مواقعهم وإستراتيجياتهم ومصالحهم. وإذا كان الدستور وثيقة تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم ويكون محددًا في تشكله وفي اشتغاله بموازين القوى السياسية[٣٤]، فإنّ إصلاحه لا بدّ أن يعكس موازين القوى الجديدة. لهذا فإنّ خطاب حركة ٢٠ فبراير في خصوص الإصلاح الدستوري، يمكن رصد ديناميته في سجاله مع الخطاب المؤيد، وفي علاقته بإستراتيجية الحركة لنزع المشروعية عن الإصلاح، على مستوى منهجية الإصلاح الدستوري لسنة ٢٠١١ ومضمونه.

> كانت منهجية الإصلاح الدستوري الذي أعلن عنه الملك في خطاب ٩ آذار / مارس، براغماتية سلكت أسلوب التواصل والشراكة المباشر بدلًا من سلوك المذكرات الكتابية الذي لجأت إليه أحزاب الحركة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي

فعلى المستوى الأول كانت منهجية الإصلاح الدستوري الذي أعلن عنه الملك في خطاب ٩ آذار / مارس، براغماتية سلكت أسلوب التواصل والشراكة المباشر بدلًا من سلوك المذكرات الكتابية[٣٥] الذي لجأت إليه أحزاب الحركة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي[٣٦].

33 Cédric Baylocq & Jacopo Granci, "20 février. Discours et portraits d'un mouvement de révolte au Maroc,"
L'Année du Magreb, no. VIII (2012), pp. 239 - 258.

34 Dominique Rousseau, "La constitution ou la politique autrement," *Le Débat*, no. 64 (March- April 1991).

٣٥ محمد المريني، **الكتلة والإصلاح الدستوري** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٩٩)، ص ١٠٤.

٣٦ مذكرة الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال بتاريخ ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١، ومذكرة حزب التقدم والاشتراكية في ١٩٩٢، ثم مذكرتي الكتلة الديمقراطية بتاريخ ١٩ حزيران / يونيو ١٩٩٢ و٢٣ نيسان / أبريل ١٩٩٦.

وقد أكد خطاب ٩ آذار / مارس استمرار تقليد استئثار المؤسسة الملكية بالسلطة التأسيسية[٣٧] الأصلية والفرعية. وإذا كان اعتماد هذا النص قد أفضى في تسعينيات القرن الماضي، خصوصًا في تعديل ١٩٩٦، إلى دخول المطالبة بجمعية تأسيسية إلى متحف التاريخ الدستوري المغربي على حد تعبير محمد معتصم[٣٨]؛ فإنّ اعتماده في ٢٠١١ أنتج، بحكم الربيع العربي، عدة تمثّلات لمنهجية الإصلاح. لهذا، فقد قام الملك محمد السادس بتنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور برئاسة عبد اللطيف المنوني[٣٩]. أضف إلى ذلك أنّ ميزة هذا الدستور هي اعتماده على الخبرة المحلية[٤٠] مقارنة بالدساتير السابقة.

كما أنه اعتمد منهجية تشاركية بحسب الملك الذي قال في هذا الخصوص في خطاب ١٧ حزيران / يونيو: "تمكنّا، بعد ثلاثة أشهر من إطلاق مسار المراجعة الدستورية، من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد، يرتكز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي، لـ ٩ آذار / مارس الذي حظي بالإجماع الوطني، وللمقترحات الوجيهة للهيئات السياسية والنقابية والجمعوية والشبابية، وكذا الاجتهاد الخلاق للجنة الاستشارية والعمل البناء للآلية السياسية"[٤١]. وقد تفاعلت الأحزاب السياسية[٤٢] والمجتمع المدني بطرائق مختلفة مع هذه المنهجية، كلّ بحسب موقعه في الحقل السياسي. وكان طبيعيًا أن تتفاعل حركة ٢٠ فبراير مع هذا الخطاب المشرعن، فكان أن رفضت منهجية الإصلاح بمقاطعة اللجنة الاستشارية لإصلاح الدستور. كما قامت مسيرات تنتقد منهجيته ابتداءً من ٣٠ آذار / مـارس. فالحركة والنهج الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وجماعة العدل والإحسان[٤٣] رفضت هذه المنهجية في الإصلاح، إذ رأتها جماعة العدل والإحسان منهجية غير تشاورية واقصائية وتمويهية، كما وجدت منطقها مبنيًا على الاستفراد والاستحواذ[٤٤]. ورأى الحزب الاشتراكي الموحد أنّ منهجية الإصلاح لا تنتمي إلى فلسفة الانتقال الديمقراطي. وقد استند الحزب في موقفه إلى أنّ جهة واحدة تحكمت في مسلسل الإصلاح، كما أنّ تركيبة اللجنة ذات لون واحد. إضافة إلى ذلك رأى أنّ منهجية الإصلاح تعاني من غموض العلاقة بين لجنة الإصلاح والآلية السياسية[٤٥]. وانتقد حزب النهج الديمقراطي منهجية الإصلاح، إذ رأى عبد الله الحريف الأمين العام للحزب أنّ: "المنهجية التي اعتُمِدت في إعداد المشروع لم تبارح منطق الدستور الممنوح، فقد تمّ تأليف لجنة معيّنة من فوق ومن طرف واحد وعلى المقاس، وتكوين آلية سياسية من أحزاب أغلبيتها الساحقة موالية للمخزن"[٤٦]. أمّا حركة ٢٠ فبراير، فقد قاطعت اللجنة الاستشارية لإصلاح الدستور، وقامت بتنظيم مسيرات تنتقد منهجية الإصلاح ابتداءً من ٣٠ آذار / مـارس[٤٧]. إنّ خطاب حركة ٢٠ فبراير حول منهجية الإصلاح الدستوري ارتبط بإستراتيجيتها لنزع المشروعية عنه، ذلك أنّها استهدفت لجنة الإصلاح التي تفتقد للاستقلالية، بحكم التعيين تجسيدًا للسيادة الملكية التي ترتكز على المصدر الديني للسلطة بدلًا من السيادة الشعبية التي تحيل عليها الجمعية التأسيسية[٤٨] التي طالبت بها الحركة.

كان بديل الحركة في هذا المستوى هو الجمعية التأسيسية. ويجد هذا المطلب حجاجه، بحسب الحركة، في فقدان لجنة المراجعة للاستقلالية. إنّ مطلب الجمعية التأسيسية، الذي ليس جديدًا في

---

٣٧ هي السلطة المختصة بوضع الدستور. تتميز السلطة التأسيسية الأصلية عن الفرعية في أنّ الأولى تنشئ دستورًا جديدًا. إنها تتدخل في انقطاع للشرعية أي في حلّ للاستمرار من نظام لآخر، إمّا لعدم وجود دستور وإمّا لأنّ الدستور القديم لم يعد معمولًا به بسبب انقلاب أو ثورة. وفي المقابل ترجع الاستمرارية الدستورية إمّا إلى تعديل الدستور الجاري به العمل، وإمّا عن طريق مراجعة إجمالية، ولكن وفقًا للإجراء الذي ينص عليه الدستور،
إلى التأسيسية الفرعية أي إلى المؤسسات الدستورية المؤهلة للمراجعة، انظر:
Olivier Duhamel & Yves Mény, Dictionnaire constitutionnel (Paris: P U F, 1996), p. 723.

٣٨ مجازًا فقط، وكوصف لدعوة أهم فصائل الحركة الوطنية للتصويت بـ "نعم" على التعديل المقترح خصوصًا من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من خلال البلاغ المشترك للجنة التنفيذية والمكتب السياسي لـ ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٦، إضافة إلى حزب التقدم والاشتراكية مع أنّ هذا الأخير سبق له أن دعا إلى التصويت بـ "نعم" على تعديل ١٩٩٢. على أنّ منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، العضو المؤسس للكتلة الديمقراطية، ستقاطع الاستفتاء إضافة إلى أحزاب اليسار كالطليعة والنهج الديمقراطي والحركة من أجل الديمقراطية والديمقراطيون المستقلون، انظر: عبد الرحيم العماري، **نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر: خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى التناوب، ١٧ ماي ١٩٩٢ – ١٤ مارس ١٩٩٨** (الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، ٢٠٠٥)، ص ٢٨٤.

٣٩ مجلة **عدالة جوست**، العدد ١٠ (نيسان / أبريل ٢٠١١)، ص ١٦.

40 Mohamed Madani, "le champ politique au prisme de la réforme constitutionnelle (1999 - 2011): de la non- inscription de la constitution dans l'agenda royal au texte du 29 juillet," Revue marocaine des sciences politiques et sociales, no. 3 (2012), p. 127.

٤١ خطاب ١٧ حزيران / يونيو.

42 Desrues, p. 887.

43 Chraibi & Jeghllaly, p. 887.

٤٤ محمد الساسي، "الأحزاب المغربية ومسلسل المراجعة الدستورية"، **المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية**، العدد ٣ (٢٠١٣)، ص ٣١.

٤٥ المرجع نفسه، ص ٣٠.

٤٦ عبد الله الحريف، "مشروع الدستور يكرس الاستبداد"، في: محمد الساسي، "الأحزاب المغربية ومسلسل المراجعة الدستورية"، **المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية**، العدد ٣ (٢٠١٣)، ص ٣٠.

47 Madani, p. 149.

٤٨ ورد هذا المطلب أول مرة في الأرضية التأسيسية للحركة الصادرة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، كما يلي: "إلغاء دستور ١٩٩٦ وتهيئ الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب تناط بها مهام إعداد دستور يعرض على الاستفتاء".
Abdellah Tourabi & Lamia Zaki, "Maroc: une révolution royale ?," *Mouvement*, no. 66 (2011), p. 102.

المغرب[٤٩]، يحيل على المشروعية الشعبية[٥٠]، تسعى من خلاله حركة ٢٠ فبراير، وخصوصًا العدل والإحسان والنهج الديمقراطي[٥١]، لنزع المشروعية عن مبادرة الإصلاح. لهذا ركزت في إستراتيجيتها على مصدر السلطة، ونعتت الدستور المرتقب بالممنوح[٥٢].

بالمنطق نفسه، طالبت حركة ٢٠ فبراير، في مسيرة ٢٠ آذار / مارس، بإلغاء الفصل ١٩ الذي ينص على إمارة المؤمنين. كما نصت وثيقة مطالب الشعب المغربي على النقاط الـ ٢٠ الملحّة على "إلغاء توصيف الملكية بإمارة المؤمنين". على أنّ الموقف من الفصل ١٩ لا يعني الاتفاق حول إمارة المؤمنين، فقد دعا كل من الحزب الاشتراكي الموحد[٥٣]، وحزب الطليعة[٥٤]، إلى الحفاظ على إمارة المؤمنين[٥٥]. في حين دعا حزب النهج الديمقراطي، مع أنه لم يقدم اقتراحًا، في موقف أدلى به بعدم تضمّن تصوره للدستور فصلًا على شاكلة الفصل ١٩[٥٦]. أمّا العدل والإحسان فقد دعا إلى دولة مدنية[٥٧]. كما أنّ حركة ٢٠ فبراير طالبت، في مسيرة ٢٠ آذار / مـارس، بإلغاء الفصل[٥٨]؛ كما طالبت "بنهاية الاستبداد" و"لا للدستور الممنوح" و"لدستور العبيد"[٥٩].

> طالبـــت حركة ٢٠ فبراير، في مســـيرة ٢٠ آذار / مارس، بإلغاء الفصل ١٩ الذي ينـــص على إمارة المؤمنين. كما نصت وثيقة مطالب الشـــعب المغربي على النقاط الـ ٢٠ الملحّة علـــى "إلغاء توصيف الملكية بإمارة المؤمنين"

جعلت الحركة مجال الإصلاح يتجاوز المجال المحدد في خطاب ٩ آذار / مارس، ذلك أنّه يسري حتى على مجال إمارة المؤمنين. إنّ تقارب الحزبين الأولين مع الأخرين يعود إلى تموقعهما السياسي، وإلى أنّ حركة ٢٠ فبراير هي عبارة عن تحالف موسع، تمفصل فيه حقل الاحتجاج والحقلين السياسي الرسمي وغير الرسمي. لهذا فقد تساكن داخل الحركة المنطقان الإصلاحي والثوري.

الملاحظ أنّ الحركة بعد أن سلكت إستراتيجية خطابية هادفة إلى نزع المشروعية عن مشروع الإصلاح يجسدها الموقف من منهجية الإصلاح

---

٤٩ رفع شعار الجمعية التأسيسية في المجلس الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية لـ ٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ في سياق الحملة ضد حكومة عبد الله إبراهيم التي انتهت بإقالتها في ٢٦ أيار / مايو ١٩٦٠. وإذا كان تمثّل هذا المطلب عند الاتحاد هو انتخاب جمعية وطنية لوضع دستور للبلاد في إطار الملكية الدستورية، فإنّ التصور السائد في تلك المرحلة أنّ الدستور الذي سيقره المجلس التأسيسي سيحظى قبل ذلك بموافقة محمد الخامس. في حصوص التوظيف والتوظيف المضاد لهذا المطلب فقد روّج، على حد تعبير الجابري، زعماء "القوة الثالثة" ومن ورائهم الإرث الاستعماري لمعنى آخر "للمجلس التأسيسي"، إذ ربطوه بدلالته في تجربة الثورة الفرنسية لـ ١٧٨٩، إذ اقترنت بإلغاء الملكية فيها، انظر:
محمد عابد الجابري: "مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، **مجلة فكر ونقد**، العدد ١٦ (شباط / فبراير ١٩٩٩)، على الرابط:
http://www.aljabriabed.net/n15_01jabri.htm

٥٠ ورد في الوثيقة التأسيسية الرابعة للحركة: "وضع دستور شعبي وديمقراطي جديد ينص على سلطة الشعب"، انظر:
سعيد بن جبلي، "حركة ٢٠ فبراير من الملكية البرلمانية إلى الجمهورية"، **مغرس**، ٢٠١١/٦/١٥، على الرابط:
http://www.maghress.com/hespress/32976

٥١ تأثير حزب النهج الديمقراطي في الحركة يتجلى على مستوى المطالب، ذلك أنّ الوثيقة الثالثة المسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير" اقتبست صفحة كاملة من أدبيات النهج الديمقراطي المتعلقة بتصورهم للدستور، وعلى المستوى التنظيمي يهيمن الحزب على الحركة من خلال الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي يسيطر عليها الحزب بصفة مطلقة برئاسة خديجة الرياضي، انظر: بن جبلي.

٥٢ تعود هذه العبارة إلى محمد حسن الوزاني في ستينيات القرن الماضي، فقد نعت دستور ١٩٦٢ بالممنوح في صحيفة الدستور بتاريخ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢. على أنّ مطلب دستور ديمقراطي ليس جديدًا في فكر الوزاني، إذ رافقه منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال في ١٩٤٦ الذي حوله إلى حزب الدستور الديمقراطي في كانون الثاني / يناير ١٩٦٠ تحديدًا، لتأكيد أولوية هذا المطلب الذي أنشأ للترويج له صحيفة الدستور، انظر: محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية** (الدار البيضاء: مطابع أفريقيا الشرق، ١٩٨٨)، ص ١٢٤ – ١٢٥.

٥٣ مقترحات الحزب الاشتراكي الموحد تمّ نشرها في النت والجرائد ولم تقدم للجنة المراجعة، كما أنّ الحزب لم يشارك في الآلية السياسية للمتابعة والتشاور وتبادل الرأي في شأن مشروع مراجعة الدستور، انظر نص المذكرة في مجلة **عدالة جوست**، العدد ١٠ (نيسان/أبريل ٢٠١١)، ص ٧٢ - ٧٣.

٥٤ "مذكرة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، المرجع نفسه، ص ٧٨ – ٨٢.

٥٥ أكد محمد الطوزي، عضو لجنة مراجعة الدستور، أنّ النقاش كان منحصرًا، منذ صدور أول دستور في ١٩٦٢، في وضعية المؤسسة الملكية مقابل المؤسسات الدستورية الأخرى، أمّا شخص الملك فعليه إجماع تام. هذه الازدواجية مازالت مجموعة من الأحزاب السياسية، منها بعض مكونات حركة ٢٠ فبراير، تعبر عنها، فهي تختلف حول الموقف من موقع المؤسسة الملكية بصفتها مؤسسة دستورية، وتتفق حول إمارة المؤمنين. في خصوص الأخيرة، انظر:
Mohamed Tozy, "Le roi commandeur des croyants", in Driss Basri et al. (eds.) *L'Edification d'un Etat moderne: le Maroc de Hassan II* (Paris: Albin Michel, 1986), p. 55.

٥٦ "حـزب النهج الديمقراطي: لا للاستبداد المخزني والحكم الفردي، نعم لدستور ديمقراطي"، مجلة **عدالة جوست**، العدد ١٠، (نيسان / أبريل ٢٠١١)، ص ٩٦.

٥٧ "رسالة الدولة المدنية العصرية"، المرجع نفسه، ص ٩٨.

58 Tourabi & Zaki, p. 103.

59 Ibid.

كما يجسده شعار الدستور الممنوح، ستطرح بديلًا من هذا المشروع الفاقد للمشروعية في نظرها، متمثّلًا بتصورها للإصلاح الحقيقي الذي يكرّسه على المستوى المنهجي: "انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي شعبي" (الوثيقة الرابعة)، وعلى مستوى المضمون مطلب الملكية البرلمانية[٦٠].

إنّ رصد تصوّر الحركة لهذا البديل، غير المتوافق حوله، يستدعي تتبعه من داخل الدينامية التي خلقها الربيع العربي في الحقل السياسي المغربي. لهذا، لا بد من استحضار العرض الملكي الذي جاء في خطاب ٩ آذار / مارس، وردة فعل حركة ٢٠ فبراير.

فيما يخّص موقف الحركة على هذا المستوى، فإنّ جميع الوثائق التأسيسية لحركة ٢٠ فبراير أكدت مطلب الملكية البرلمانية. فقد نصت الوثيقة الثالثة للحركة المسمّاة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير" على ما يلي: "نطالب بتعديل دستوري وجعل الملكية برلمانية مثل الملكيات الحديثة ونطالب بالديمقراطية التامة في بلادنا". إنّ حركة ٢٠ فبراير التي تدعو إلى ملكية برلمانية تؤكد أنها ملكية يسود فيها الملك ولا يحكم[٦١]. وقد ورد في الوثيقة الثالثة للحركة المسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير": "جعل الملكية المغربية مثل الملكيات الحديثة ونطالب بالديمقراطية التامة في بلادنا". كما نصت الوثيقة الرابعة التي تحمل اسم "مطالب الشعب المغربي - النقاط الـ ٢٠ الملحّة" والمنشورة بتاريخ ٦ شباط / فبراير ٢٠١١ على: "تغيير نمط الحكم من ملكية دستورية إلى ملكية برلمانية حيث كل السلطة والسيادة للشعب".

على أنّ هذا المطلب لم يكن مصدر إجماع مكونات الحركة، فبينما طالب به البعض رفضه البعض الآخر؛ ومن بين المكونات التي طالبت بالملكية البرلمانية حزبا الطليعة[٦٢] والاشتراكي الموحد[٦٣]. أمّا المكونات الأخرى للحركة، ونخص بالذكر جماعة العدل والإحسان والنهج الديمقراطي، فقد رفضت شعار الملكية البرلمانية. وعلى الرغم من أنه لا أحد كان يرى أنّ المغرب يمرّ بمرحلة ثورية يمكن أن تطيح الملكية، فإنّ هذه الفصائل رفضت الانضمام إلى شعار الملكية البرلمانية، لأنها عدّت ذلك تنازلًا مجانيًا للملكية[٦٤]. إنّ عدم التوافق بين مكونات الحركة على هذا المستوى يعكس جوّ المنافسة بينها، الطبيعي، وفشلها في تدبير المعنى، على حد تعبير ميشال دوبري[٦٥]، بسبب تساكن المنطقين الإصلاحي والثوري.

> يبدو أنّ خطاب حركـــة ٢٠ فبراير لم يُحدث قطيعة مع خطاب المعارضة الدستورية الذي عرفه المغرب، منذ أول تجربة دستورية في ١٩٦٢

يبدو أنّ خطاب حركة ٢٠ فبراير لم يُحدث قطيعة مع خطاب المعارضة الدستورية الذي عرفه المغرب، منذ أول تجربة دستورية في ١٩٦٢. على أنّ الوقوف في حدود هذا التحليل سيدخل دراستنا في عملية عادية لتحليل المضمون. لهذا لا بد أن نستحضر أنّ استمرارية المطالب الدستورية لا يعني أنّ المسألة الدستورية تطرح بالطريقة نفسها. فهذا الأمر يعود إلى كون البنية الموضوعية[٦٦] للإشكال تغيرت، بحكم تحوّل بنية الفرص السياسية التي تأثّرت بالتحولات الإقليمية والحراك المغربي. كما أنّ هذه الأخيرة أثّرت في دينامية ممارسة الحركة معارضتها دستور ٢٠١١.

---

٦٠ يحيل مفهوم الملكية البرلمانية على النظام البرلماني الذي يكون فيه استخلاف رئيس الدولة بالوراثة، وإذا كان الحديث عن هذا النظام بالمفرد، كما هو الحال في المشهد السياسي المغربي، فإنّ له من الناحية العلمية والتاريخية عدة أنماط. فالملكية البرلمانية من حيث هي مفهوم، والتي تسمّى أيضًا الملكية التمثيلية، تضمّ الملكية ما قبل البرلمانية والملكية البرلمانية الثنائية التي يحافظ فيها الملك على سلطة التوجيه السياسي، ويكون فيها الوزير الأول مسؤولًا أمامه وأمام البرلمان، ثم الملكية البرلمانية الأحادية التي تكون فيها الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ولا يحتفظ فيها الملك سوى بوظيفة التحكيم.

Philippe Lauvaux, "les monarchies: inventaire des types", *Pouvoirs*, no. 78 (September 1996), p. 35 - 36.

انظر بخصوص الملكية: المرجع نفسه، ص ٢٠٨.

أمّا النظام البرلماني فهو نمط من الأنظمة السياسية، تكون فيه السلطة التنفيذية مقسمة إلى قسمين، أحدهما مسؤول سياسيًا (رئيس الوزراء)، والآخر (رئيس الدولة) غير مسؤول. ويتسم هذا النظام بالتفاعل والتوازن بين السلط، بحيث يكون للسلطة التنفيذية الحق في حلّ البرلمان الذي يستطيع إسقاطها بسحب الثقة منها، انظر:

Jean-Claude Collard, les régimes parlementaires contemporains (Paris: Presses de la FNSP, 1978).

٦١ بن جبلي.

وقد ورد في الوثيقة الأخيرة ما يؤكد أنّ التمثلات الدستورية لحركة ٢٠ فبراير تدخل في إطار الملكية البرلمانية الأحادية، حيث نص المطلب الرابع: "دستور ينص على انتخاب رئيس الوزراء من طرف الشعب انطلاقًا من أغلبية برلمانية مسؤولة أمام البرلمان لرئيس الوزراء، حكومة تدبير الشأن السياسي العام ويمكن إقالتها بشكل جماعي، مع احتفاظ الملكية برمزيتها التاريخية مع إلغاء توصيفها بإمارة المؤمنين وسحب القداسة عنها ونزع كل سلطة سياسية منها".

٦٢ "مذكرة حزب الطليعة"، مجلة **عدالة جوست**، العدد ١٠ (نيسان / أبريل ٢٠١١)، ص ٧٨ – ٨٢.

٦٣ "مذكرة الحزب الاشتراكي الموحد"، المرجع نفسه، ص ٧٢ – ٧٣.

64 Fouad Abdelmoumni, "Le Maroc et le printemps arabe," *Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 136.

65 Michel Dobry, "calcul, concurrence et gestion du sens. Quelques réflexions à propos des manifestations de novembre - décembre 1986", In Pierre Favre, *La manifestation* (Paris: FNSP, 1990), p. 357 - 386.

66 Croziez & Friedberg, p. 25.

ثالثًا: دينامية ممارسة معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور ٢٠١١

إنّ دراسة معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور ٢٠١١ على مستوى الممارسة يستدعي تناول ديناميتها. وتعود هذه الدينامية إلى أنّ الفاعلين مرتبطون فيما بينهم، ما يجعل قراراتهم وحساباتهم المستقبلية محددة بقرارات حلفائهم وخصومهم[٦٧] وحساباتهم من جهة، وإلى منطق تبادل الضربات الذي تعرفه وضعية الأزمة السياسية[٦٨] من جهة أخرى. وإذا كانت هذه المطالب الدستورية ليست حديثة في المغرب، فإنّ "بنية الفرص السياسية"[٦٩] هي التي عرفت تحولًا كبيرًا على إيقاع الربيع الديمقراطي، وخصوصًا الوسائل المعبئة.

> فتح حوالى ٥٩٩٦٠ مغربيًا حسابًا في الفيسبوك في الفترة ما بين ٥ كانون الثاني / يناير و٥ نيسان / أبريل ٢٠١١

في خصوص هذه الوسائل، عرفت الموارد المعبئة في المسألة الدستورية تحولًا كبيرًا. ففي الماضي كانت الوسائل المعبئة في مسألة الإصلاح تتمثل بتوزيع المنشورات والجرائد، وتشكيل شبكات، وتنظيم أيام دراسية وندوات[٧٠]. بعد ذلك، في تسعينيات القرن الماضي، ظهرت وسيلة جديدة هي تقديم مذكرات إلى الديوان الملكي[٧١]. إنّ ميزة هذه الوسائل، على اختلافها، أنها وسائل منخفضة الضغط. في حين انّ ما يميز المسألة الدستورية في ٢٠١١، هو توظيف حركة ٢٠ فبراير وسائل تأثير عالية الضغط كالمسيرات الكبرى في المدن[٧٢]، نخص بالذكر منها مسيرة ٢٠ آذار / مارس[٧٣]، ومسيرة ٢٤ نيسان / أبريل[٧٤]. إضافة إلى هذه الوسائل المعبئة تمّ توظيف وسائل الاتصال الحديثة المتمثلة بشبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر[٧٥]. فالفيسبوك ضمّ ٥٠٠ مليون منخرط في آب / أغسطس ٢٠١٠، كان منهم مليونا مغربي[٧٦]. وقد عرف هذا العدد تطورًا في إثر الثورات العربية والدور المهم للنضال الرقمي. فقد تطور الإقبال على الشبكات الاجتماعية، إذ فتح حوالى ٥٩٠٩٦٠ مغربيًا حسابًا في الفيسبوك في الفترة ما بين ٥ كانون الثاني / يناير و٥ نيسان / أبريل ٢٠١١[٧٧]. وتمثّل دور الشبكات الاجتماعية بكونها فضاء من أجل ممارسة سياسة جديدة، فضاء للإعلام والدعاية والتعبئة المناضلة[٧٨]. إنّ هذا الفضاء مثّل صدى تواصليًا على حد تعبير هابرماس[٧٩]، إذ سمح لهم ببلورة أراء وحجاج من أجل تحويلها فيما بعد إلى فعل من أجل نسج علاقة جديدة بالسياسة[٨٠]. فبعد الثورة التونسية سيعرف المغرب في العالم الافتراضي نقاشًا حول تيمتين: دعم الثورة التونسية والسعي إلى حركة احتجاجية مغربية[٨١]. وقد تمخض عن هذا النقاش ظهور مجموعة في الفيسبوك سميت "مغاربة يحاورون الملك"، فمجموعة "الحرية والديمقراطية دابا"، ثمّ بعد ذلك حركة ٢٠ فبراير[٨٢].

إنّ إعادة العمل جماعي طرح المسألة الدستورية في ٢٠١١، أفرز لنا نمطين[٨٣]. النمط الأول من العمل الجماعي مساند لمشروع الدستور،

67 Helene Combes & Olivier Fillieule, "De la répression considérée dans ses rapports à l'activité protestataire. Modeles structuraux et interactions stratégiques," *RFSP*, vol. 6, no. 61 (2011), p. 1064.

68 Michel Dobry, "Mobilisations multisectorielles et dynamiques des crises politiques: un point de vue heuristique," *Revue française de sociologie*, no. 24 (1983).

٦٩ يمكّن مفهوم بنية الإمكانات السياسية من تحليل تطور الحركات الاجتماعية في بيئتها وسياقها السياسي، وليس دراسة وتحديدًا لمختلف الموارد التي توظفها الحركات الاجتماعية بحسب برادايم تعبئة الموارد، انظر:
Ben Nefissa, p. 7.

70 Madani, p. 129.

71 Ibid.

72 Ibid.

٧٣ شارك في هذه المسيرة عدد أكبر بكثير من مسيرة ١٣ آذار / مارس فبحسب المنظمين شارك في هذه المسيرة ٥٠ ألف شخص في الدار البيضاء، انظر:
Tourabi & Zaki, p.103

74 Chraibi & Jeghllaly, p. 885.

75 Yves Gonzales-Quinjano, "Les origines culturelles numériques des révolutions arabes", *CERI*, March 2011, at:
http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/art_ygq.pdf

76 Bouchra Sidi Hiba, "Mobilisation collectives à l'épreuve des changements au Maroc," *Revue Tiers Monde*, no. 5, H. S (2011), p. 166.

77 Baylocq & Granci.

78 Sidi Hiba, p. 166.

79 Jürgen Habermas, *Droit et démocratie. Entre faits et normes*, Rainer Rachliz & Christian Bouchindhomme (trans.) (Paris: Gallimard, 1997), p. 383.

80 Sidi Hiba, p. 166.

81 Baylocq & Granci.

82 Ibid.

83 Crozier & Friedberg, p. 22 للمزيد عن هذه الأنماط، انظر:

يمكن إدخاله في التعبئة المضادة، وخضع فيه المشاركون، بدرجات مختلفة، لأهداف الدولة، وكانت مرجعيته هي خطاب ٩ آذار / مارس. أمّا النمط الثاني فكان مناهضًا، ذا طابع تعاقدي، وصل فيه الأطراف إلى التعاون بالتفاوض الضمني أو الصريح. إنّ هذا التوافق انعكس على نمط إنتاج الشعارات بتفادي التحجر الأيديولوجي[٨٤]. كما أنّ هذا النمط الثاني من العمل الجماعي غير المسبوق، يفسّر الصعوبات التي واجهت الدولة في التعامل مع حركة ٢٠ فبراير[٨٥].

إنّ التعبئة الاستثنائية التي تمّت بمناسبة الإصلاح الدستوري لـ ٢٠١١، والاختلاف النوعي في وسائل التعبئة، كانا العامل الذي أفضى إلى تحويل المسألة الدستورية من مطلب نخبوي حزبي إلى مطلب شعبي[٨٦]. إلّا أنّ هذا التحول الذي حملته حركة ٢٠ فبراير، اصطدم بالإكراهات البنيوية للعمل الجماعي. هذا ما يفسر أنّ مسيرات ٢٠ فبراير على الصعيد الوطني لم يشارك فيها سوى ٣٧ ألف شخص في أكثر من ٥٣ مدينة[٨٧]. في مقابل تعبئة حركة ٢٠ فبراير، قامت الدولة بتعبئة مضادة، بدأت مع نشأة حركة ٢٠ فبراير، باتهامها، في الأنترنيت والإعلام المسخر، بالعمالة "لأعداء الأمّة". إنّ هذا التكتيك الذي تمّ تطبيقه في الماضي، قامت فيه الدولة بتسخير وسائل دعايتها لإنتاج صورة حول المحتجين، على أنّهم أعداء داخليون يوظفهم أعداء خارجيون[٨٨]. فالحركة سمّيت باسم اليوم الذي نزلت فيه الحركة الاحتجاجية التي أعلن عنها في الفيسبوك، كما حصل في عدة دول عربية، وهو ٢٠ فبراير ٢٠١١. على أنّ هذا التاريخ ليس هو ما اقترحه في البداية الشباب، بل كان يوم ٢٧ فبراير. وقد سخّرت الدولة وسائل دعايتها لاتهام الحركة بالعمالة للجزائر والبوليساريو، لأنّ هذا التاريخ يصادف ذكرى تأسيس جبهة البوليساريو. أمام هذا الهجوم تمّ تقديم الدعوة إلى الخروج أسبوعًا على التاريخ المحدد أي ٢٠ فبراير[٨٩].

وقد هدفت الدولة من وراء ذلك إلى نزع المشروعية عن الحركة. على أنّ الدولة بعد فشلها في منع خروج الحركة إلى الشارع، ستقوم بتشكيل عدة شبكات في الفيس بوك لدعم خطاب ٩ آذار / مارس. كما تمّ تنظيم عدة مسيرات مساندة للمشروع الملكي للإصلاح الدستوري[٩٠].

ولكي يتمكّن نظام سياسي من احتواء الاحتجاج، بحسب كريستيان دافنبر، يجب أن يكون تمثّله للمخاطر متعدد الأبعاد حتّى يقوم بردة الفعل على مجموعة من العوامل، وليس فقط حدة الاحتجاج[٩١]. في هذا الإطار، اتخذ النظام السياسي المغربي مجموعة من الإجراءات التي سبق بعضها مشروع دستور ٢٠١١، وواكبه البعض الآخر. ففي بداية شهر كانون الثاني/ يناير، قامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتفادي عدوى الثورة التونسية. ذلك أنّه مباشرة بعد سقوط الرئيس زين العابدين بن علي، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية[٩٢] لاحتواء الغضب الشعبي. ففي ١٢ كانون الثاني / يناير، قامت باستيراد الحبوب؛ وفي ١٥ شباط / فبراير قامت بالزيادة في الإعانات الموجهة لدعم المواد الغذائية الأساسية التي وصلت إلى ١٤٠٠٠ مليون يورو[٩٣]؛ كما تمّ توظيف المعطلين حاملي الشهادات[٩٤]؛ وتمّت إعادة فتح الحوار الاجتماعي مع النقابات، ما أسفر عن زيادة غير مسبوقة في أجور الموظفين[٩٥]. أمّا على المستوى المؤسساتي فتمّ تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢١ شباط / فبراير[٩٦]؛ كما تمّ تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان[٩٧].

> "ترى العديد من الأعمال أنّ متغير صورة القمع ومستواه مكوّن أساسي في "بنية الفرص السياسية"

84 Madani, p. 145.

85 Ibid.

86 Geisser, p. 24.

٨٧ في المقابل صرح المنظمون أنّ العدد بلغ ٢٢٠٠٠٠ مشارك، انظر:
Tourabi & Zaki, p. 99

88 Combes & Fillieule, p. 1050.

89 Chraibi & Jeghllaly, p. 877.

90 Tourabi & Zaki, p. 103.

91 Combes & Fillieule, p. 1051.

92 Chraibi & Jeghllaly, p. 880.

93 Desrues, p. 387.

94 Chraibi & Jeghllaly, p. 880.

95 Fouad Abdelmoumni, p. 130.

96 Desrues, p. 387

97 Ibid.

يقودنا الحديث عن علاقة الـدول بالاحتجاج إلى الحديث عن قوات الأمن. فمواجهة الحركات الاحتجاجية لها أبعاد أمنية تتكفل بها هذه القوات في إطار توزيع العمل. مع أنّ الأعمال المهتمة بالتفاعل وتبادل الضربات بين رجال الأمن والحركات الاحتجاجية نادرة[٩٨]. وقد أكد تيد كور أهمية متغير قمع الاحتجاج وصعوبة دراسته بشكل سكوني[٩٩]. في هذا الإطار، لا بد أن نبقي في أذهاننا أنّ القمع يمكن أن يكون مباشرًا أو غير مباشر، فوريًا وآنيًا أو مستمرًا أو متقطعًا، استباقيًا أو انفعاليًا[١٠٠]. لهذا لا يمكن اختزال القمع في الأشكال الفعلية والمرئية للقمع الممارس على المحتجين[١٠١]. في هذا الإطار تحدث رونالد دياموند عن القمع الخفي الذي يدخل في إطاره التهديد الاستخباراتي ومراقبة المجموعات المحتجة واقتحامها وإتلاف المبادرات والتحالفات والتعبئة المضادة[١٠٢]. إنّ العلاقة جدلية بين القمع والاحتجاج. وترى العديد من الأعمال أنّ متغير صورة القمع ومستواه مكوّن أساسي في "بنية الفرص السياسية". على أنّ كولدستون وتيلي انتقدا هذا التحليل، لأنه لا يأخذ في الحسبان الحركية التكتيكية والحركات المضادة التي تجعل النظام السياسي والمعارضة في مواجهة. هذه الدينامية تعود إلى سلسلة من الاختيارات على مستوى الفعل والاحتجاج والتنازل[١٠٣]. كما ذهب شارل تيلي إلى أنّ القمع أو التسامح مع المحتجين يؤثّر في "بنية تكلفة التعبئة وامتيازاتها". فالقمع في بعض الأحيان ينتج التعبئة، كما وقع في تونس ومصر، كما يمكن أن يجعلها مستحيلة[١٠٤]. فالقمع يؤدي دورًا محددًا في الهيكلة الدينامية والعلائقية لسجلات العمل الجماعي[١٠٥]. لهذا، في بداية الحراك المغربي، قامت قوات الأمن بتأطير خفي للاحتجاج. وقد كان الهدف من ذلك هو تأكيد الاستثناء المغربي بتفادي إراقة الدماء كما وقع في دول الربيع العربي[١٠٦]؛ وتأكيد صورة بلد ديمقراطي اعتاد على التظاهرات وتدبير الممارسات الاحتجاجية[١٠٧]. وبعد أن فشلت، تحت معطف الشعار نفسه، في منع الحراك ستمرّ السلطات إلى العنف، غير الدموي[١٠٨]، ضد المتظاهرين خصوصًا في مسيرتي ٢٢ و٢٩ أيار / مايو. هذا التحول جاء حين قررت حركة ٢٠ فبراير، في اجتماع الجمعية العامة لـ ١٣ أيار / مايو، تحويل مسيراتها إلى الأحياء الشعبية[١٠٩]. كما استعملت قوات الأمن القمع ضد الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات. إنّ إعـادة الحركة التوجيه التكتيكي يعود إلى التفاوت بين الاستباقات والواقع، ما أفضى إلى التكييفات الإستراتيجية[١١٠]. سيفضي هذا التحول الإستراتيجي إلى تغيير السلطات إستراتيجيتها تجاه الحركة[١١١]. إنّ ردود السلطات الأمنية العنيفة ضد هذا النمط السلمي للاحتجاج، والذي يعد جزءًا من سجلات عمل التعبئة الاحتجاجية في المغرب[١١٢]، يعكس خوفها من إعادة إنتاج احتلال ساحة التحرير في العاصمة المصرية القاهرة[١١٣]. فالسلطات العمومية سعت إلى تفادي تماثل حركة ٢٠ فبراير مع مكان سيعطي قيمة رمزية[١١٤].

يحيلنا تأثير القمع في إعادة التوجيه التكتيكي على تأثير القمع في تغيير أنماط الفعل الاحتجاجي، ولكن أيضًا على الطريقة التي تتأقلم بها سجلات العمل القمعي[١١٥]. ولكن لا بد أن نستحضر أنّ فضاء الاحتجاج ليس ديكورًا بل هو يمثّل رهانًا للفعل الاحتجاجي. إنه ليس فضاءً للتعبير عن العلاقات الاجتماعية، بل ينتج في المقابل الفعل الاحتجاجي ويؤثّر فيه[١١٦]. وأهمية فضاء الاحتجاج هي ما يفسّر الصراع من أجل مراقبته من فواعل الاحتجاج وقوات الأمن[١١٧].

98 Ibid.

99 Combes & Fillieule, p. 1047.

100 Ibid., p. 1052.

101 Ibid., p. 1057.

102 Ibid., p. 1057.

103 Ibid.

104 Ibid.

105 Ibid.

106 Chraibi & Jeghllaly, p. 883.

107 Finan, p. 119.

١٠٨ لأنّ الملكية تسعى من خلاله إلى إخراج النقاش من الشارع، وإدخاله إلى الفضاء السياسي المؤسساتي، انظر:

Chraibi & Jeghllaly, p. 887.

109 Ibid., p. 889.

اتخذت الجمعية العامة للحركة هذا التحول في ١٣ ماي. وقد ارتكز القرار على أنّ المسيرات الأسبوعية في وسط المدينة أصبحت عادية ومألوفة، لذلك لا بد من القيام بمسيرات في الأحياء الشعبية لتعريف جماهيرها بمطالب حركة ٢٠ فبراير. من الناحية السياسية، أصبح التوازن داخل الحركة يميل إلى مصلحة حركة العدل والإحسان. كما أنّ العديد من المحللين رأوا في هذا القرار استفزازًا من حركة العدل والإحسان واليسار الراديكالي للدولة.

110 Combes & Fillieule, p. 1066.

111 Ibid.

112 Fréderic Vairel, "L'ordre disputé du sit-in au Maroc," *Genèse*, no. 59 (2005), pp. 47 - 70.

113 Desrues, p. 374

114 Ibid.

115 Combes & Fillieule, p. 1064.

116 Combes, p. 13.

117 Ibid., p. 14.

كما أنّ تحول السياق الاحتجاجي، كما وقع مع الربيع العربي، أثّر في الدلالة الرمزية لفضاء الاحتجاج والصيغ الاحتجاجية. لهذا فالنظام السياسي كان متسامحًا مع المسيرات الشعبية في وسط المدينة، وقام بتأطيرها، ورفضها في الأحياء الشعبية حيث قمعها بعنف. أمّا الاعتصام الذي كان جزءًا من سجلات الاحتجاج المتداولة في المغرب[١١٨]، فقد رُفض رفضًا قطعيًا منعًا لخلق ساحة تحرير مغربية. وتعود هذه الدينامية التي عرفها المغرب بخصوص الصيغ النضالية، بحسب شارل تيلي، إلى تفاعل التجربة المتراكمة للفاعلين المحتجين مع إستراتيجية قوات الأمن، ما جعلها صيغة نضالية يتمّ توظيفها بأكثر اتساعًا من صيغة أخرى، يمكن من الناحية المبدئية أن تخدم المصالح والأهداف نفسها[١١٩].

> كان الاستفتاء الذي دعت حركة ٢٠ فبراير إلى مقاطعته، بداية الموت السريع للحركة، لأنه مثّل دعمًا لمشروعية الإصلاح، ومن ثمّ للملكية، بالارتكاز على المبدأ نفسه الذي اعتمدته الحركة (التلاحم مع الشعب): صوت الشعب ضد صوت الشارع

إنّ إستراتيجية النظام السياسي لاحتواء حركة ٢٠ فبراير[١٢٠] ونزع فتيلها، ستفضي إلى إسباغ كل مبادراته، بما فيها مشروع دستور ٢٠١١، مواردَ وأسلحةً في يد السلطة وأدوات للقمع المادي والرمزي لحركة ٢٠ فبراير[١٢١]. هذا ما سيزكيه الاستفتاء الدستوري بتاريخ ١ تموز / يوليو ٢٠١٢ الذي وافق عليه الشعب المغربي[١٢٢]. لقد كان هذا الاستفتاء الذي دعت حركة ٢٠ فبراير إلى مقاطعته، بداية الموت السريع للحركة، لأنه مثّل دعمًا لمشروعية الإصلاح، ومن ثمّ للملكية، بالارتكاز على المبدأ نفسه الذي اعتمدته الحركة (التلاحم مع الشعب): صوت الشعب ضد صوت الشارع[١٢٣]. فالحركة وإن استمرت في التظاهر بعد ذلك، فإنّ الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر، وفوز العدالة والتنمية أدّى إلى انسحاب فصيل العدل والإحسان منها، ما أفضى إلى نهايتها. على أنّ هذه النهاية لا تعني فشل حركة ٢٠ فبراير في معارضتها، لأنها ساهمت في الإنتاج المشترك لدستور ٢٠١١.

خلاصة القول، تعود دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير إلى المخاض السياسي الذي عرفه الحقل السياسي المغربي، على إيقاع الربيع العربي والحراك المجتمعي. كما أنّ التناول الموضوعي لدينامية معارضة الحركة مشروع دستور ٢٠١١، استدعى الابتعاد عن الشبكة المهيمنة على دراسة المعارضة في المغرب من جهة، والابتعاد عن تناول خطاب المعارضة وممارستها واقعين منفصلين من جهة أخرى. ذلك أنّ السياق الإقليمي سيؤثّر في المستويين المتفاعلين. فعلى المستوى الأول، وعلى الرغم من أنّ خطاب الحركة لم يُحدث قطيعة على مستوى الشعارات والمبادئ والمطالب، فإنّ السياق غير المسبوق أثّر في بنية الإمكانات الخطابية. كما أثّر المستوى الثاني في بنية الإمكانات السياسية، ومن ثمّ في الموارد المعبأة وإستراتيجية الحركة. إنّ دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير لا تعود إلى هويتها، بل إلى منطق تبادل الضربات مع النظام السياسي، الأمر الذي أفضى إلى موتها السريع. على أنّ هذه النهاية لا تعني أنّ الحركة لم تقدّم أي إضافة في الحقل السياسي المغربي، فقد ساهمت بمعارضتها في الإنتاج المشترك لدستور ٢٠١١.

---

118 Vairel, pp. 47 - 70.

119 Johanne Simeant, "Pratiques protestataires," *Genèse*, no. 59 (2005), p. 2.

120 Ferrié & Dupret, p. 30.

121 Geisser, p. 24.

122 وصلت نسبة المشاركة فيه إلى ٧٣ في المئة، وفقًا للإحصاءات الرسمية، أمّا نسبة المصوتين بـ "نعم" فبلغت ٩٨،٥٠ في المئة، ونسبة المصوتين بـ "لا" ١،٥٠ في المئة. إنّ الحملة الاستفتائية التي كانت بين ٢١ و٣٠ حزيران / يونيو، لم تستقطب أكثر من ثلاثة ملايين و٤٠٢ ألف مشارك. استقطبت منها الفعاليات المنادية بالتصويت الإيجابي ثلاثة ملايين و٣٨٦ ألف مشارك بحوالى ٤٣٩٢ نشاطًا. أمّا الهيئات المنادية بالمقاطعة، فنظمت ١٦٨ نشاطًا استقطبت ١٦ ألف مشارك.

123 Catusse, p. 10.